# الفصـــل السادس

# الدراسة الميدانية:

# واقع الرقابة الشـــرعية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية

## (تشخيص الوضع الحالي)

مقدمـــة.

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة الميدانية.

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار فرضياتها.

# الفصل السادس

# الدراسة الميدانية: واقع الرقابة الشرعية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية

(تشخيص الوضع الحالي)

## مقدمة:

تناولنا في الفصول السابقة مفهوم المصارف الإسلامية وخصائصها وتطورها، ومفهوم الرقابة الشرعية وأنواعها وسماتها وتطورها، ووقفنا على مدى حاجة المصارف الإسلامية للرقابة الشرعية، والإطار الشرعي والقانوني للرقابة الشرعية، ودور الحوكمة والهيئات الداعمة للصناعة المصرفية الإسلامية في ضبط مسيرتها، كما تعرضنا إلى معايير المراجعة الدولية ومدى الاستفادة منها في تطوير عمل الرقابة الشرعية

نتناول في هذا الفصل واقع الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية من خلال رصد وتشخيص الوضع الحالي لعدد من المصارف الإسلامية بالمنطقة العربية، من خلال البحث الميداني والمقابلات الشخصية والملاحظة، وسوف تساعد نتائج الدراسة الميدانية في إثبات صحة أو خطأ الفروض التي حددها الباحث في بداية بحثه.

# المبحث الأول

## الإطار العام للدراسة الميدانية

(تشخيص الوضع الحالي للرقابة الشرعية)

حدد الباحث فروض بحثه في النقاط التالية:

١. عدم فاعلية نظام الرقابة الشرعية الحالي في ضوء إسناد وظيفة الرقابة الشرعية إلى الهيئات الشرعية منفردة.

٢. إدارة المراجعة الداخلية بالمصارف الإسلامية - بشكلها الحالي - غير مهيأة للقيام بوظيفة الرقابة الشرعية بجانب عملها الأساسي.

٣. مكاتب المحاسبة والمراجعة الخارجية - بشكلها الحالي - غير مهيأة للقيام بوظيفة الرقابة الشرعية الخارجية بجانب عملها الأساسي.

٤. حاجة المصارف الإسلامية إلى مكاتب للتدقيق الشرعي الخارجي لا يقل أهمية عن حاجتها لمراجع الحسابات الخارجي (المحاسب القانوني).

ومن أجل إثبات صحة هذه الفروض اعتمد الباحث على مجموعة من المصادر المرجعية المتاحة، سواء أكانت مراجع علمية، أم أوراق مقدمة في مؤتمرات في مجال البحث، أم من خلال عمل دراسة ميدانية لعدد من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بمصر وخارجها، ومن خلال المقابلات المباشرة مع عدد من المتخصصين في مجال المراجعة والتدقيق الشرعي بالمصارف الإسلامية[1]، وأيضاً من خلال الملاحظة والمشاهدة، بحكم عمل الباحث بأحد شركات التدقيق الشرعي المتخصصة في تقديم خدمات المراجعة الشرعية، وعمله مدير للمراجعة الشرعية الداخلية في أحد المصارف الإسلامية بمصر.

---

(١) انظر ملحق رقم (٥) بيان بالمقابلات الشخصية.

فقد قام الباحث بتصميم استبيان يتضمن مجموعة من الأسئلة الكاشفة لواقع الرقابة والتدقيق الشرعي الحالي، لتساهم الإجابة عليها في تشخيص الوضع الحالي للرقابة الشرعية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وتساعد في إثبات صحة الفروض، وتكون أساساً لرسم إطار مقترح للرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية (مرفق نسخة من أسئلة الاستبيان بالملاحق (ملحق رقم ٢).

فقد تم توزيع عدد ٧٥ نسخة من أسئلة الاستبيان على عينة منتقاة من المدققين الشرعيين بالمصارف الإسلامية بمصر والمنطقة العربية، وقد تلقى الباحث الرد من ٤٤ مفردة بنسبة ٥٨.٧٪ من مجموع الاستبيانات المرسلة (تمثل ٢٢ مصرفاً إسلامياً، وعدد ٦ بنوك تقليدية لديهافروع إسلامية، وعدد ٣ مؤسسات مالية إسلامية، وبنكين مركزيين) حسب التوضيح المرفق بالملاحق ( ملحق رقم ١).

وفيما يلي قراءة تحليلية لإجابات المستبينين، بعد تجميعها وتصنيفها وتفريغها في جداول، مرتبة حسب تسلسل أسئلة الاستبيان، ومحاولة ربط نتائج التحليل بفروض البحث، لقياس العَلاقة بينهما، للتوصل إلى صحة أو خطأ الفروض.

* * *